



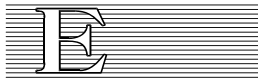
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السابع للجنة الخبراء

الاجتماع الحادي والثلاثون للجنة الخبراء



Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/31/10
AU/CAMEF/EXP/10(VII)
10 February 2010

Arabic
Original: English

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٢ - ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٢

تمويل التنمية: تقرير مرحلي عن تنفيذ توافق آراء مونتييري

أولا - مقدمة

١- حدد توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية- الذي أقره رؤساء الدول والحكومات في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية عام ٢٠٠٢ - الأهداف الرئيسية لتمويل التنمية في ستة مجالات رئيسية هي: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية، وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية، وتشجيع التجارة الدولية باعتبارها محركا للتنمية، وزيادة حجم التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية، والتمويل بديون يمكن تحملها، وتخفيف عبء الدين الخارجي ومعالجة القضايا النظامية مثل تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها. ولكن، بعد مرور عقد من الزمان على اعتماد تلك الأهداف، تشير الأدلة المتاحة إلى أن الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية إذا استمرت اتجاهات التمويل الحالية على ما هو عليه. وهناك تساؤل رئيسي مطروح أمام واضعي السياسات والمجتمع الإنمائي الدولي هو إلى أي مدى تحققت أهداف توافق آراء مونتيري.

٢- يقيم هذا التقرير مدى التقدم الذي أحرزته أفريقيا وشركاؤها الإنمائيون في تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري في المجالات المذكورة أعلاه، ويقترح خيارات سياساتية لتحسين إطار تمويل التنمية الأفريقية في كل مجال من تلك المجالات. ويستند إلى تقارير مماثلة سابقة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. ويستفيد التقرير من أوسع مجموعة من البيانات والدروس الرئيسية المستخلصة من هذه الأزمة، فيمعن النظر في أداء أفريقيا في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، وكذلك تأثير أزمة الديون الأوروبية على أفريقيا. وينطوي النهج المستخدم على تتبع اتجاهات المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية منذ التوصل إلى توافق مونتيري، ومقارنة أدائها على مدى العقد الماضي مع الأهداف المحددة في مونتيري والالتزامات الدولية اللاحقة ذات الصلة.

الرسائل الرئيسية والآثار المترتبة على السياسات

٣- الرسائل الرئيسية لهذا التقرير هي أن أفريقيا قد حققت بعض التقدم على طريق تنفيذ توافق آراء مونتيري، ولكنها تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لكي تجعل النمو أكثر استدامة وشمولا. وينعكس هذا التقدم بشكل ملحوظ على أداء النمو الذي عرفته القارة. وحتى بداية ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حققت القارة نمواً مطرداً أعلى من المتوسط العالمي. وصمدت القارة كذلك في وجه تأثير الأزمة المالية العالمية بشكل جيد للغاية. وعلى الرغم من أن هذا الأداء أفضل بكثير عن مقارنته بالعقد السابق لمونتيري، إلا أنه لا يزال أقل من معدل النمو الذي يعتبر ضرورياً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهو ٧ في المائة، بالإضافة إلى أنه لم يُترجم إلى توفير المزيد من فرص العمل والحد من الفقر.

٤- كان هناك تقدم متفاوت في تحقيق الأهداف المحددة لتوافق آراء مونتيري. ففي حين تم تسجيل تقدم كبير في مجال تعبئة الموارد الدولية وتخفيف عبء الديون الخارجية، فإن الأداء على صعيد تعبئة الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية والتجارة الدولية ومعالجة القضايا النظامية قد كان بطيئاً جداً بحيث لم يرق إلى المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف المحددة. وعلاوة على ذلك، تهدد هشاشة البيئة الاقتصادية العالمية منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بتراجع هذا التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن.

٥ - ففي ما يتصل بالمجال الأول الذي أحرز فيه تقدم ملحوظ وهو تعبئة الموارد الدولية؛ فقد ازدادت تدفقات رأس المال الخاص إلى أفريقيا بدرجة ملحوظة طوال العقد الماضي، بيد أنه بالإمكان تحسينها للاستحواذ على حصة أكبر من التدفقات العالمية والمساعدة على تضيق الثغرة التمويلية للقارة. لذا، يتعين على البلدان الأفريقية الاستثمار في تنفيذ المزيد من الإصلاحات التنظيمية و الهيكلية الأكثر ملاءمة للسوق والتي تعزز تيسير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية لجذب المزيد من رأس المال الأجنبي الخاص المتنوع والمعزز للنمو. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد تعزيز التعاون بين الحكومات الأفريقية والشركاء الإنمائيين على كبح جماح التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، والتي تقدر سنوياً بخمسين بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٦ - والمجال الآخر الذي أحرز به تقدم كبير هو التمويل بديون يمكن تحملها وتخفيف عبء الدين الخارجي. فقد انخفض عبء الدين الخارجي لأفريقيا بدرجة ملحوظة منذ عام ٢٠٠٢، ولكن هناك ضرورة لبذل المزيد من الجهود لتجنب العودة إلى مستويات من الدين لا يمكن تحملها. ولقد انخفض عبء الدين الخارجي الأفريقي بدرجة ملحوظة من ٦٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩، ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. بيد أن الأزمة العالمية أدت إلى تفاقم نسب الدين وهي تنذر بعرقلة الجهود المبذولة حتى الآن لتحقيق القدرة على تحمل الدين. لذا، يتعين على البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين الاستثمار في العمل يدا بيد لتعزيز القدرات التقنية والتشغيلية لإدارة الدين والقدرة على تحمله وذلك لمساعدة البلدان. التي لم تبلغ نقطة الإنجاز على استكمال العملية.

٧ - ولنتنقل الآن إلى المجالات الأربعة الأخرى من توافق مونتيري التي كان التقدم فيها بطيئاً.. ففي ما يخص تعبئة الموارد المحلية، فإن الإيرادات الضريبية لم ترتفع بدرجة كبيرة بما يكفي لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها الحكومات لتخفيف أثر الأزمة من خلال زياد الإنفاق. وبالمثل، استمرت اتجاهات الادخار الإجمالي والاستثمار دون المستويات المقترحة اللازمة لتمويل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا، يتعين على البلدان الأفريقية تعزيز كفاءة نظمها الضريبية وتعميق وتوسيع نظمها المالية من أجل تشجيع المدخرات الخاصة.

٨ - والمجال الثاني من مجالات الأداء الضعيف هو تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي - على الرغم من زيادتها منذ عام ٢٠٠٢- لم ترق إلى مستوى التزامات المانحين. وعلاوة على ذلك، أثبتت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن البلدان الأفريقية تتعرض بدرجة كبيرة للصدمات الخارجية بسبب اعتمادها الكبير على المصادر الحالية للتمويل. ويستدعي ذلك من أفريقيا وشركائها الإنمائيين التأكد من الوفاء بالتزامات الدولية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو مطرد وقابل للتنبؤ. ويوفر المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي اختتم مؤخراً في بوسان، بجمهورية كوريا الجنوبية، فرصة للمضي قدماً بالبرنامج الإنمائي نحو إطار أوسع وأكثر شمولاً.

٩ - والمجال الثالث من مجالات الأداء الضعيف هو التجارة الدولية، حيث أنه - على الرغم من ازدياد مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠- إلا أنها لا تزال غير متنوعة وتشكل نسبة ضئيلة جداً من التجارة العالمية. ويجب على البلدان الأفريقية اتخاذ المزيد من الخطوات لتطوير القدرة التنافسية لصادراتها من خلال تنويعها وزيادة القيمة المضافة والقيام في الوقت ذاته بتعزيز التكامل الإقليمي. وكذلك يتعين على الشركاء الإنمائيين اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع التدابير التجارية التقييدية والإبقاء على أسواقها مفتوحة. وهناك أيضاً حاجة ملحة للوصول بجولة الدوحة إلى نتيجة متوازنة وطموحة، وتعزيز مبادرة المعونة من أجل التجارة عن طريق زيادة قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة بحيث تستفيد أكثر من النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٠ - وأخيراً، فيما يخص القضايا النظامية، كان التقدم المحرز محدوداً جداً أيضاً. ولا تزال البلدان الأفريقية ممثلة تمثيلاً ضعيفاً في أجهزة صنع القرار بالمؤسسات الدولية. ولذلك ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي الجهود من أجل تعزيز صوت البلدان الأفريقية في صندوق النقد الدولي، ومصرف التسويات الدولية، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

١١ - وهناك تطوران رئيسيان في حقبة ما بعد مونتيري لهما صلة بجميع مجالات مونتيري الستة أعاد تشكيل مشهد التمويل الإنمائي بدرجة كبيرة ويتضمنان جميع المجالات الستة لمونتيري، وهما التعاون فيما بين بلدان الجنوب وآليات التمويل الابتكارية. وكلاهما يتيح فرصاً للبلدان الأفريقية لكي تزيد مصادر تمويل التنمية.

١٢ - وأخيراً، وبالرغم من إحراز تقدم كبير في مجالين من المجالات الستة، إلا أن الأزمة العالمية قد أثرت سلباً على التقدم في كل المجالات، مما يستدعي إعادة التفكير جدياً في الهيكل العالمي الحالي لتمويل التنمية. ولذلك يجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالبرنامج الإنمائي لأفريقيا العمل على تحقيق أهداف مونتيري والوفاء بالالتزامات الدولية اللاحقة ذات الصلة.

ثانياً - تقييم التقدم المحرز

لا يزال الأداء الاقتصادي بعد مونتيري غير كاف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٣ - لقد كان أداء النمو في أفريقيا منذ مطلع القرن قويا وملحوظا. وحتى بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، بلغ متوسط النمو الاقتصادي نسبة ٥ في المائة سنوياً لمدة عقد من الزمان. وانتعش الإنتاج في المنطقة بتأثير الأزمة العالمية ونما بنسبة حوالي ٥ في المائة عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك جزئياً إلى سياسات الاقتصاد الكلي الحسنة التي جرى إتباعها خلال الأزمة. ويعزى هذا النمو القوي إلى تحسين إدارة الاقتصاد الكلي، واستمرار الطلب وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتحسن الاستقرار السياسي. ومع ذلك، تباطأ النمو الاقتصادي بشدة في عام ٢٠١١، الأمر الذي يعزى في المقام الأول إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في بعض بلدان شمال أفريقيا. إلا أن بقية بلدان أفريقيا ما زالت تشهد زخماً إنمائياً قوياً (انظر الجدول ١ والشكل ١ أدناه). تشير البيانات الأولية إلى أنه من المحتمل انتعاش النمو الاقتصادي بقوة في عام ٢٠١٢ وخلال الفترة القادمة مباشرة، على افتراض عودة الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا، وتعافي الاقتصاد العالمي من التباطؤ الحالي وأزمة الديون.

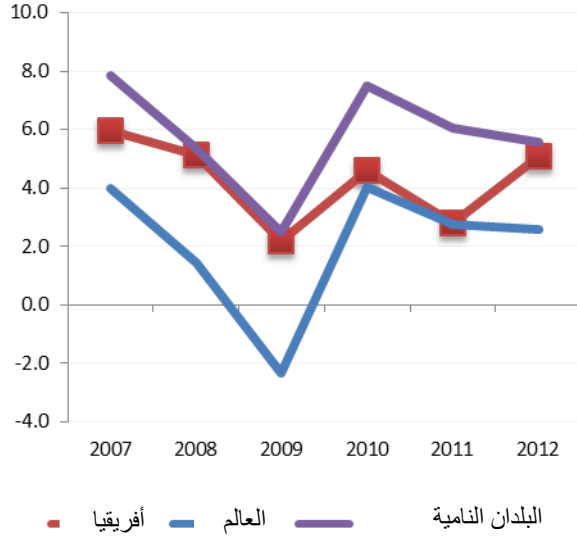
الجدول ١: معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي

الاتجاه خلال السنوات الأخيرة			متوسط النمو في فترة ما بعد مونتيري (٢٠١١-٢٠٠٢)	
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٢,٢-	٢,٨	٤,٠	٢,٣-	العالم
٦,٠	٧,٥	٢,٥	٦,٠	البلدان النامية
٢,٨	٤,٦	٤,٩	٤,٩	أفريقيا

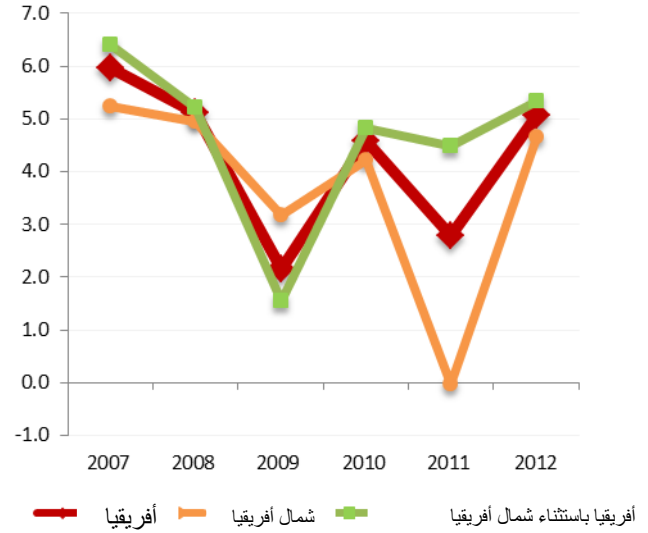
المصدر: قاعدة البيانات على شبكة الانترنت الخاصة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

الشكل ١: النمو الاقتصادي في أفريقيا، ٢٠٠٧-٢٠١٢ (بالنسبة المئوية)

أفريقيا والعالم: توافق التباطؤ الاقتصادي
في أفريقيا مع التباطؤ الاقتصادي العالمي



تسبب شمال أفريقيا في إبطاء النمو في أفريقيا



المصدر: التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا، ٢٠١٢ (تحت الطبع).

١٤ - ومع ذلك لا زال أداء النمو أقل من المعدل المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو ٧ في المائة. علاوة أنه لم تتم ترجمة التحسن في النمو إلى تقدم في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في خلق فرص العمالة والحد من الفقر. لذا، يجب بذل المزيد من الجهود لتسريع وتيرة النمو وجعله أكثر استدامة وشمولا.

ازدادت تدفقات رأس المال الخاص - وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر - بدرجة كبيرة في فترة ما بعد مونتيري، بيد أن الأزمة العالمية والتطورات السياسية في شمال أفريقيا ما زالت تؤثر سلباً على هذا التقدم

١٥ - تم إحراز بعض التقدم أيضاً في مجال تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية. وازداد الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة ملحوظة في فترة ما بعد مونتيري، على الرغم من أن الأزمة المالية العالمية أضعفت هذه الزيادة. ومن المقدّر زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من ٠,٧ في المائة إلى ٤,٥ في المائة من مجمل التدفقات على الصعيد العالمي ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ومع ذلك، سلطت الأزمة المالية العالمية الأخيرة الضوء على خطر التعرض للصدمات الخارجية التي تواجه البلدان الأفريقية عندما تعتمد اعتماداً كبيراً على المصادر الحالية المتمثلة في التمويل الخارجي، وضرورة إيجاد مصادر تكميلية أخرى أكثر استدامة ويمكن التنبؤ بها. وفي أعقاب الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨، انخفضت التدفقات إلى أفريقيا من المستوى المرتفع الذي سجلته خلال العقد والبالغ ٧٣,٤ بليون دولار أمريكي، إلى ٦٠,٢ بليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٩ و ٥٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠ و ٢٠١١. وكان أداء المناطق النامية الأخرى أفضل كثيراً، مما أدى إلى انخفاض حصة أفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مجمل التدفقات الموجهة للبلدان النامية من ١٢ في المائة عام ٢٠٠٩ إلى ١٠ في المائة عام ٢٠١٠ (الأونكتاد، ٢٠١١). ويبين الجدول ٣ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأفريقيا منذ عام ٢٠٠٥.

الجدول ٢: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا ٢٠٠٥-٢٠١٠ بـبلايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، (الحالية)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٥٥,٠	٦٠,٢	٧٣,٤	٦٣,١	٤٦,٣	٣٨,٢	أفريقيا
١٦,٩	١٨,٥	٢٤,٠	٢٤,٨	٢٣,١	١٢,٢	شمال أفريقيا
٨,٠	٥,٤	٤,٤	٦,٠	٣,١	٢,٧	وسط أفريقيا
١١,٣	١٢,٧	١٢,٧	٩,٥	٦,٩	٧,١	غرب أفريقيا
١٥,١	٢٠,٠	٢٨,٦	١٨,٨	١٠,٥	١٤,٧	الجنوب الأفريقي
٣,٧	٣,٦	٣,٧	٤,١	٢,٦	١,٤	شرق أفريقيا

١٦- وأظهرت البيانات الأولية للربع الأول من عام ٢٠١١ انخفاضا بنسبة ٦٧ في المائة في المنطقة مقارنة بالعام السابق (الأونكتاد، ٢٠١١). وقد أثر الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي على أوروبا والولايات المتحدة بشكل أساسي، إلا أن تأثير ذلك على أفريقيا كان كبيرا وله أضرار محتملة على التنمية الاقتصادية. وحيث أنه يتم توجيه حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعات الاستخراجية، فقد تضرر الاستثمار كذلك من خلال الانخفاض الحاد في أسعار السلع في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩. ولذا، تعتمد التطورات المستقبلية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ديناميكية أسعار السلع إلى حد كبير.

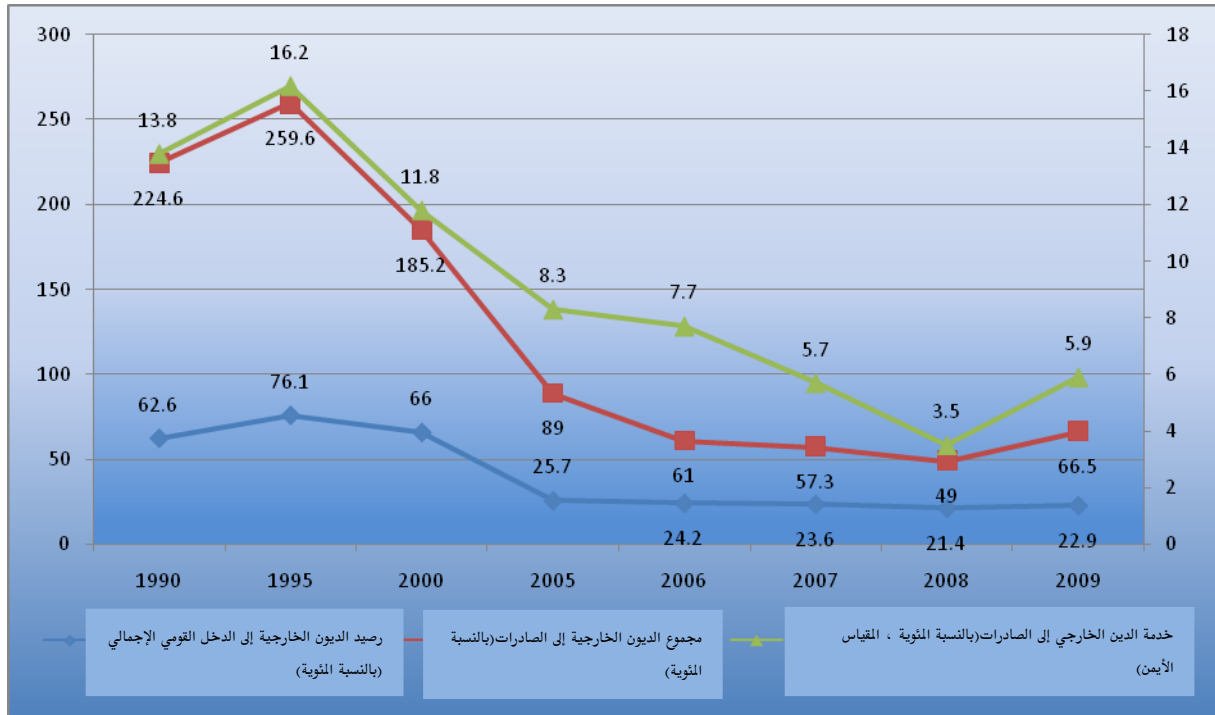
١٧- ويتعين على البلدان الأفريقية معالجة قضيتين رئيسيتين لتحسين قابليتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة في توفير فرص العمل والحد من الفقر. أولا، ضرورة وضع استراتيجيات لتنويع الاستثمارات وتحويلها من القطاع الاستخراجي إلى الصناعات ذات القيمة المضافة مثل الصناعات التحويلية والخدمات (على سبيل المثال، الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية). وثانيا، ضرورة إجراء إصلاحات تنظيمية وهيكلية تكون أكثر ملاءمة للسوق وتعزز سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التجارية. وتشمل بعض هذه الإصلاحات الممكنة توسيع نظم التجارة والاستثمار، وتحسين قوانين العمل واللوائح التي تنظم الحصول على الأراضي وتحسين فرص الحصول على التعليم ونوعيته لتعزيز قدرة البلدان على استيعاب التكنولوجيا. وأخيرا، هناك حاجة ماسة لتعزيز التكامل الإقليمي من أجل خلق كتلة حرجة على صعيد القوى العاملة والمستهلكين وحرية حركة السلع والخدمات والأفراد.

**أحرزت أفريقيا تقدما كبيرا في مجال إدارة الدين الخارجي الذي يمكن تحمله وتخفيف عبء الدين، ولكن
الأزمة العالمية تهدد قدرة القارة على تحمل الدين**

١٨- تقلص عبء الدين الخارجي الأفريقي بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٢، خصوصا بعد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود لتجنب التراجع إلى مستويات من الدين لا يمكن تحملها. وانخفض إجمالي رصيد الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي الإجمالي من ٦٦,٠ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢,٩ في المائة عام ٢٠٠٩، وهي نسبة أدنى كثيرا من مؤشر عتبة تحمل الدين وهو ٥٠ في المائة. وكذلك انخفض إجمالي الديون، باعتباره حصة من عائدات التصدير، من ١٨٥,٢ في المائة إلى ٤٩,٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨، قبل أن يرتفع إلى ٦٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ نتيجة لتأثير الأزمة العالمية على أداء الصادرات في أفريقيا. وقد ساهمت إلى حد كبير مبادرات تخفيف عبء الدين من قبيل تطوير إدارة الاقتصاد

الكلية في العديد من البلدان الأفريقية ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ونهج إيفيان لنادي باريس للبلدان التي لا تنتمي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في هذا الانخفاض. غير أن الدين ظل يرتفع منذ عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٣٠١ بليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٩.

الشكل ٢: ديون أفريقيا الخارجية وخدمة الديون



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتقرير المؤقت للاستعراض المتبادل لفعالية التنمية، ٢٠١١.

١٩- تحتاج البلدان الأفريقية وشركاؤها الإنمائيون إلى معالجة ثلاث قضايا رئيسية لتحسين ملف ديون القارة. أولاً، يتعين عليهما مواصلة العمل يدا بيد لتعزيز القدرات التقنية والتشغيلية لإدارة الدين والقدرة على تحمله. وثانياً، يتعين على باقي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تبلغ نقطة الإنجاز مواصلة بذل الجهود لبلوغ تلك النقطة. وأخيراً، يتعين على الشركاء الإنمائيين ضمان حصول البلدان المؤهلة على تخفيف كامل لعبء الدين من دائنيها ومحاولة إثناء الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس عن رفع دعاوى قضائية ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ما زالت تعبئة الموارد المالية المحلية تشكل تحديا في معظم البلدان الأفريقية

٢٠- بذلت البلدان الأفريقية جهودا كبيرة لتعبئة المدخرات العامة والخاصة، بالرغم من أن النتائج في هذا الصدد ما زالت دون التوقعات. فما زالت الإيرادات الضريبية أدنى من ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لربع الاقتصادات الأفريقية، في الوقت الذي تعرضت فيه معظم الحكومات لضغوط زيادة الإنفاق العام استجابة للآزمة المالية العالمية. وبالمثل، في حين بلغ الادخار المحلي الإجمالي لأفريقيا مستوى عال على مدى عقد من الزمان وصل إلى ٢٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦، فقد انخفض إلى ١٩,٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، وذلك رقم منخفض جدا مقارنة بالمناطق النامية الأخرى مثل البلدان النامية في آسيا (٤٤,٩ في المائة). إلا أن هذه الزيادات لم تكن كبيرة بما يكفي لسد الثغرة التمويلية للقارة وتأثرت بشدة من جراء الأزمة العالمية. وهناك أيضا تفاوتات ضخمة في معدلات الادخار والاستثمار بين مختلف المناطق دون الإقليمية (أنظر الجدول ٣ أدناه). ويعزى سبب الركود في هذين المؤشرين على مدى السنوات العشرين الماضية إلى ضعف تطور النظام المالي. وقد أدى ذلك إلى عدم حصول الغالبية العظمى من السكان على الخدمات المالية، مما نجم عنه نقص في فرص الحصول على رأس المال الطويل الأجل وقلة الاستعانة بالمؤسسات المالية كوسيلة لتعبئة المدخرات، الأمر الذي أدى بدوره إلى اتساع الثغرة التمويلية في أفريقيا في نهاية المطاف.

الجدول ٣: المدخرات المحلية الإجمالية وتكوين رأس المال الإجمالي في أفريقيا مصنفا حسب المنطقة دون الإقليمية

	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	
تكوين رأس المال الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)										
شرق أفريقيا	٣,١٨	٣,٢٤	٣,٢٣	٤,٢٢	٦,٢٠	٩,١٩	٥,١٦	١,١٦	٠,١٦	
غرب أفريقيا	٤,٥	٣,٥	٩,٤	٦,٥	٨,٥	٢,٧	٩,٦	٥,٩	٩,٦	
وسط أفريقيا	٨,١٢	٥,٢١	٧,١٦	٧,٢٣	٠,٢٢	١,٢٣	٤,٢١	٢,١٩	٤,١٧	
الجنوب الأفريقي	١,٢٣	٠,١٩	١,٢١	٢,٢٠	٨,١٨	٣,١٧	١,١٧	٤,١٨	٥,١٨	
شمال أفريقيا	٥,١٥	٠,٢٦	٢,٢٩	١,٢٨	١,٢٥	٠,٢٤	٣,٢١	٥,٢١	٣,٢٥	
المدخرات المحلية الإجمالية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)										
شرق أفريقيا	٦,٦	٦,٩	٩,٦	٧,٧	٦,٥	٤,٧	٨,٦	٩,٧	٢,٨	
غرب أفريقيا	٣,٣	٥,٣	٧,١	٢,٢	٣,٣	٨,٣	٢,٤	٥,٧	٤,٤	
وسط أفريقيا	٤,١٩	٠,٢٧	٠,٣٨	١,٤٣	٠,٤٣	١,٤٣	٣,٣٦	٦,٢٦	٥,٢١	
الجنوب الأفريقي	٢,٢٣	٥,١٧	٦,٢٢	٤,٢٢	٥,٢١	٢,١٩	٨,١٩	٩,١٧	٦,٢٢	
شمال أفريقيا	٩,١٠	٣,٢٢	٩,٣٧	٨,٣٦	٥,٣٦	٩,٢٣	٣,٢٤	٣,١٨	٧,٢١	

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس مؤشرات التنمية العالمية، عام ٢٠١١. (البنك الدولي، واشنطن ٢٠١١).

٢١ - فيما يتعلق بالمدرجات العامة، تحسنت جهود الحكومات الأفريقية في تحصيل إيراداتها. إذ ما فتئت الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تزداد منذ مطلع هذا القرن، على الرغم من تعطيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لهذا التقدم. وتحسن إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ مرتفعاً من أقل من ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٩٣-٢٠٠١ إلى ٢٧,٩ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨، ليقف عند حدود ٢٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، بسبب انخفاض الطلب المحلي والدولي مما قلل من الإيرادات الضريبية من الإنتاج والتجارة المباشرة. ولكن - كما ذكر أعلاه - ظلت الإيرادات الضريبية لربع الاقتصادات الأفريقية أدنى من ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٢ - ويجب معالجة بعض المعوقات لكي يتسنى تحسين مستوى تحصيل الإيرادات العامة وكفاءتها. وخصت التوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام ٢٠١٠ بالذكر ثلاثة من هذه المعوقات. أولاً، هناك عقبات هيكلية مختلفة تحد من كفاءة آليات تعبئة الإيرادات الضريبية في معظم الاقتصادات الأفريقية. وتشمل تلك العقبات الأساسية التواجد الهائل للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد، والذي يمثل نسبة ٣٠ إلى ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والافتقار إلى الشرعية الجبائية والنقص الكبير في القدرات الإدارية وخاصة في وكالات تحصيل الإيرادات. ثانياً، تدهور القاعدة الضريبية الضعيفة أصلاً جراء الإفراط في منح أفضليات ضريبية وعدم كفاية الضرائب المفروضة على الأنشطة الإستخراجية، وعدم القدرة على مكافحة سوء استخدام الشركات المتعددة الجنسيات لتسعين التحويل. وأخيراً، يتسم المزيج الضريبي في العديد من البلدان الأفريقية بعدم التوازن، حيث تعول هذه البلدان بصورة مفرطة على مجموعة ضئيلة من الضرائب لتوليد الإيرادات.

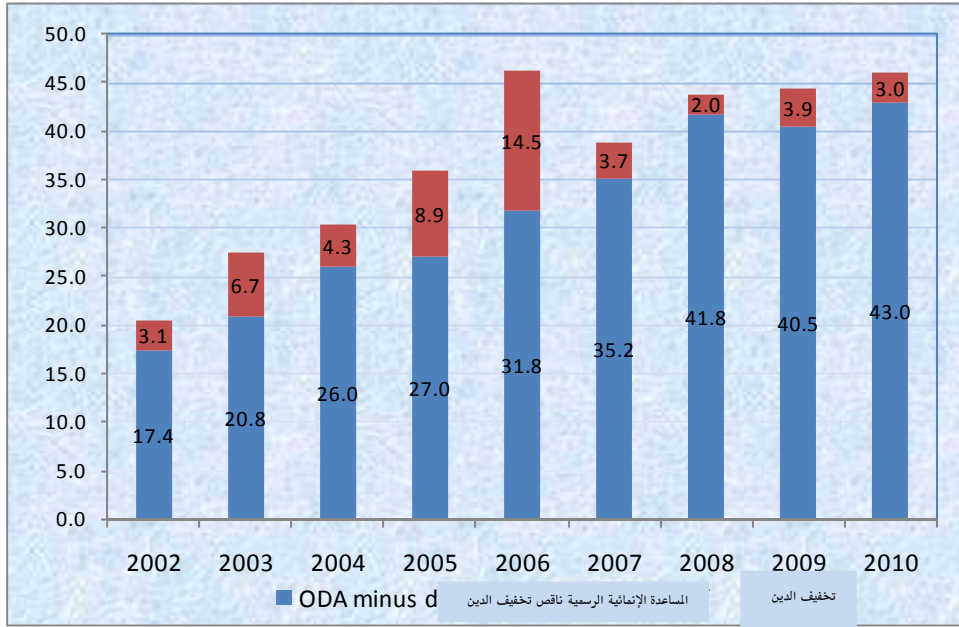
٢٣ - واقتُرحت عدة خيارات على صعيد السياسات لمعالجة المعوقات المذكورة أعلاه، ومن ثم توسيع وتعميق القاعدة الضريبية. وتشمل تلك الخيارات التخلص من الأفضليات الضريبية، وتحقيق الشفافية والنزاهة في التفاوض على منح الامتيازات مع الشركات المتعددة الجنسيات وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي. بالإضافة إلى ضرورة تحسين كفاءة النظم الضريبية الوطنية من خلال الانتقال إلى الضرائب الثابتة والبسيطة وذات القاعدة العريضة. ولذا، يتعين على البلدان البدء في التركيز على ضريبة القيمة المضافة لتحل محل الضرائب على جملة الواردات وضرائب المبيعات، ويتعين عليها أيضاً تقليص اعتمادها على الضرائب التجارية إلى أقل درجة ممكنة. بيد أن الإصلاحات الضريبية ينبغي أن تجرى دائماً بطريقة متدرجة بحيث تواكب الإصلاحات الاقتصادية الأخرى، مثل الإصلاحات التجارية لتحقيق الاتساق الداخلي وكذلك تجنب الآثار السلبية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل على الإيرادات العامة.

٢٤ - وفيما يتعلق بالمدرجات الخاصة، ما زالت الأسواق المالية متخلفة. ولا يزال النظام المصرفي في أفريقيا ضئيلاً ويفتقر إلى النواتج المالية الكافية لجذب المدرجات الخاصة، حيث أن نسبة كبيرة من سكان أفريقيا لا يتعاملون مع المصارف أو يتعاملون معها تعاملًا محدوداً. ولقد تم تحديد تنمية أسواق رأس المال، وتعزيز مؤسسات التمويل المتناهي الصغر، وتطوير الإدارة، والقضاء على هروب رؤوس الأموال واتخاذ تدابير للحد من تأثير تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية على أنها شروط أساسية لزيادة المدرجات المحلية في المنطقة.

تحسن كمية المساعدات وفعاليتها ولكنها لا تزال دون مستوى الالتزامات

٢٥ - ازدادت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠٢، ولكنها لم ترقَ إلى مستوى التزامات المانحين. فقد زاد إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، باستثناء تخفيف عبء الدين، بالقيمة الاسمية من ١٧,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٦,٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ (انظر الشكل ٣ أدناه). ولكن إجمالي الرصيد أقل من الالتزامات التي حددها الشركاء الإنمائيون في سياق توافق آراء مونتيري وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وبموجب توافق آراء مونتيري، تعهدت البلدان المتقدمة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع نسبة إضافية قدرها ٠,٢-٠,١٥ في المائة لدعم أقل البلدان نمواً. ولكن حتى عام ٢٠١٠، لم تصل المساعدة الإنمائية الرسمية المتأتية من معظم البلدان المتقدمة إلى هذا المستوى. وبالمثل، قدّر إعلان باريس بأن زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا ستصل إلى ٦٤ بليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٠. ولكن في حقيقة الأمر، لم تتلق أفريقيا سوى حوالي نصف الزيادة المنصوص عليها في التزامات عام ٢٠٠٥، ويعزى ذلك في جزء منه إلى انخفاض نواتج المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية مقارنة بالالتزامات، وفي جزء آخر إلى حصة أفريقيا في الزيادة العالمية التي جاءت أقل مما كان متوقعاً.

الشكل ٣: تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا (ببلايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، بالقيمة الاسمية)



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية.

٢٦ - وفيما يتعلق بتحسين نوعية المعونة وفعاليتها، كان التقدم في معظم الالتزامات بطيئاً. وبعد توافق آراء مونتيري، جرى التعهد بالتزامات محددة بشأن فعالية المعونة مثل إعلان روما المعني بالتنسيق (٢٠٠٣)، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة (٢٠٠٥) وبرنامج عمل أكرا (٢٠٠٨). وعلى وجه الخصوص، يحدد إعلان باريس المبادئ الخمسة التي تشكل الإطار العالمي للمساعدة الإنمائية ويلزم البلدان النامية والجهات المانحة بإجراءات محددة لتحسين فعالية استخدام المعونة. وتشمل المبادئ الخمسة: ملكية البلدان للبرامج، والمواءمة، والتنسيق، والإدارة من

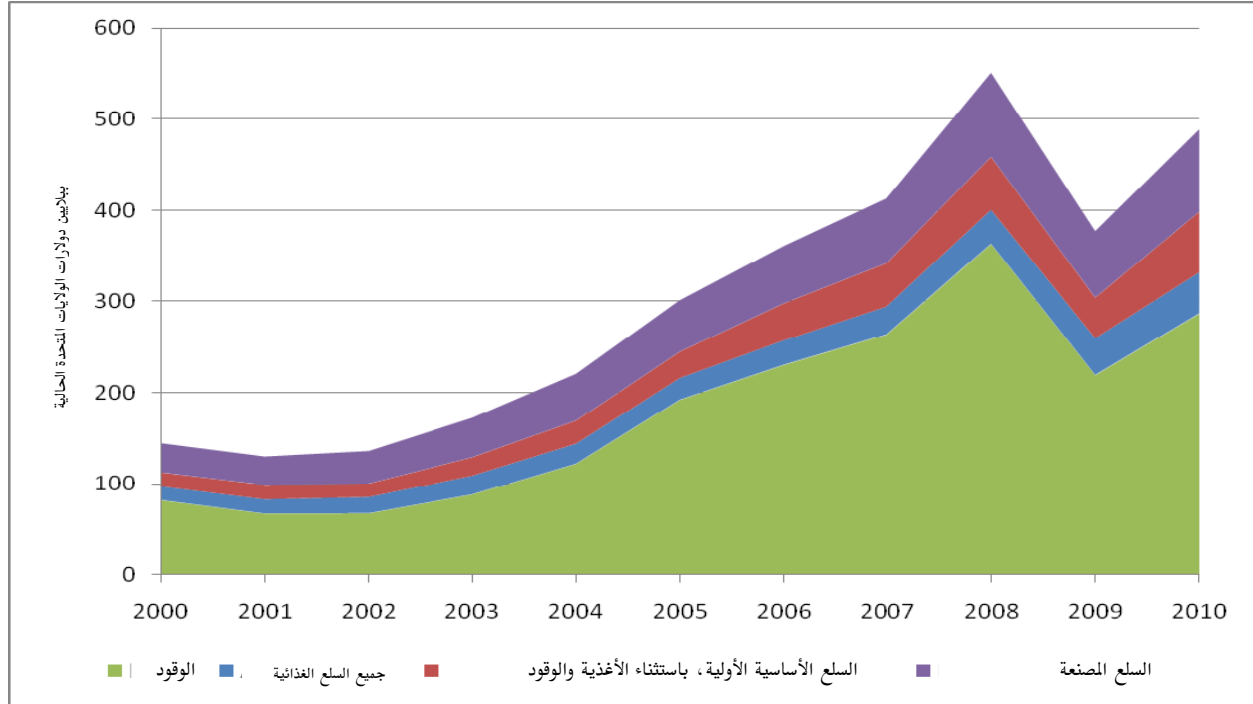
أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة. ويعني تحسين نوعية المعونة أيضا ضمان توفير التمويل لسنوات متعددة وبطريقة مخطط لها ومطرودة وقابلة للتنبؤ، وبالتالي التقليل من تقلب المعونة. وفي الواقع، أظهر استطلاع للرأي عام ٢٠٠٨ قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إنه لم يحرز تقدم سوى في مجال رفع القيود عن المعونة، بينما كان التقدم بطيئاً أو معدوماً في المجالات الأخرى المتصلة بنوعية المعونة وفعاليتها.

٢٧ - وينبغي للمضي قدماً اتخاذ عدة خطوات على صعيد السياسات لتحسين كمية ونوعية وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. أولاً، بما أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل حصة كبيرة من الميزانية المالية لكثير من البلدان الأفريقية، يتعين على الحكومات أن تخطط لحماية نفسها من التخفيضات المستقبلية في المساعدة الإنمائية الرسمية التي قد تحدث نتيجة لتدابير التقشف المالي واحتمالات انخفاض النمو في البلدان المانحة. وثانياً، تمشيا مع الالتزامات الدولية المختلفة بما في ذلك التزامات بوسان، يتعين على كل من الحكومات الأفريقية والشركاء الإنمائيين ضمان توفير التمويل لسنوات متعددة وبطريقة مخطط لها ومطرودة وقابلة للتنبؤ. ثالثاً، يتعين على الحكومات الأفريقية تعزيز الملكية الوطنية للبرامج الإنمائية، بما في ذلك تحديد أولويات التنمية، فضلاً عن تنفيذ البرامج المدعومة من المانحين لتحقيق تلك الأولويات بكفاءة. ويمكن القيام بذلك عن طريق توفير القيادة الناجحة وتطوير القدرات في مجالي تنسيق ومواءمة أنشطة المانحين. وأخيراً، وضمن سياق التزام بوسان، لكي يتم استخدام الأنظمة القطرية استخداماً تلقائياً، يتعين على الحكومات المضيفة والشركاء الإنمائيين اتخاذ خطوات فورية وملموسة من أجل تعزيز الإدارة المالية العامة ونظم المشتريات.

التقدم في مجال التجارة الدولية بطيء للغاية بحيث لا يرقى لأن يكون محركاً فعالاً لتنمية أفريقيا

٢٨ - ازدادت حصة أفريقيا من التجارة العالمية زيادة طفيفة منذ عام ٢٠٠٢. وارتفعت حصتها من الصادرات العالمية من ٢,٣ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٣,٢ في المائة عام ٢٠١٠. ويوضح الشكل ٢ أدناه النمو في قيمة صادرات السلع والخدمات من أفريقيا. وعلى الرغم من الزيادة في نمو الصادرات، إلا أن حصة المنطقة في التجارة العالمية لا تزال منخفضة كما لم يحرز سوى القليل من التقدم في تطوير بيئتها التجارية الدولية. وعلاوة على ذلك، لا تزال تجارة السلع في أفريقيا غير متنوعة، من حيث مزيج الحافظات (الشكل ٢) والوجهة. وتمثل المنتجات الزراعية ومنتجات التعدين والوقود نسبة ٨٠ في المائة على الأقل من مجموع صادرات أفريقيا. ويتم تصدير معظم هذه المنتجات إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وتزداد أهمية الصين كشريك تجاري لأفريقيا.

الشكل ٤: الصادرات الأفريقية وفقاً للفئات العامة، ٢٠١٠-٢٠٠٠



المصدر: التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا، ٢٠١٢ (تحت الطبع).

٢٩ - وبما أن العديد من صادرات الموارد الطبيعية لأفريقيا تواجه زيادة في الأسعار العالمية وتزايد الطلب عليها من الشركاء التجاريين الجدد، هناك فرصة لتسخير التجارة من أجل سد الفجوة التمويلية. وفي حين يتعين على الحكومات الأفريقية تقليل اعتمادها على ضرائب التصدير، سوف يسمح ارتفاع الأسعار العالمية للضرائب القليلة على الصادرات بتوفير دخل إضافي. وسوف ييسر هذا الأمر أيضاً تخفيض الضرائب المفروضة على الصادرات الجديدة الهامة مثل السلع المصنعة. ومع ذلك، لا بد من توخي الحذر لضمان عدم اعتماد هذا التمويل الخارجي على الصناعات الاستخراجية بصورة مفرطة.

٣٠ - ونظراً لعدم استقرار الطلب على الصادرات من الشركاء التجاريين التقليديين، فإن البدائل المتاحة هي التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والتجارة مع الشركاء الجدد. في هذا الصدد، بإمكان التكامل الاقتصادي، من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية، تعزيز هذه التجارة. فعلى سبيل المثال، فإن فرض ضريبة قدرها ٥,٥ في المائة على الواردات في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خارج الكتلة تمثل مثلاً جيداً على الكيفية التي تستطيع السياسة دون الإقليمية من خلالها تعزيز التجارة داخل الكتلة وفي الوقت ذاته، خلق مصدر متوازن للدخل، من خلال الضرائب. وسوف تسهل الجماعات الاقتصادية الإقليمية مواءمة المؤسسات المالية الوطنية أيضاً، مما يسهل تعبئة الموارد بالقارة.

٣١ - وتعتبر قيود العرض وقلة فرص الوصول إلى الأسواق من العوامل الرئيسية التي تحد من إمكانات نمو التصدير في أفريقيا. ولذا، يتعين على البلدان اتخاذ تدابير لمعالجة العقبات التي تحول دون تعزيز التصدير مثل ضعف

الهياكل الأساسية والإجراءات الجمركية الطويلة التي تزيد من تكاليف المعاملات. ويجب استكمال ذلك بتدابير على الصعيد الدولي مثل توفير تمويل مستقر وكاف لبناء القدرات التجارية.

٣٢ - ولكي يتم تعزيز دور التجارة باعتبارها محركا للتنمية، يتعين على صناع القرار الأفريقيين اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز القدرة على المنافسة ومرونة الأداء في التصدير من خلال تنويع الصادرات، وتشجيع المنتجات ذات القيمة المضافة، بدلا من السلع الأساسية، وتعميق التكامل الإقليمي. وكذلك يتعين على الشركاء الإنمائيين اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على التدابير التجارية التقييدية والإبقاء على أسواقهم مفتوحة. وعلى الصعيد الدولي، هناك حاجة ملحة للوصول بجولة الدوحة إلى نتيجة متوازنة وطموحة، ولتعزيز دور مبادرة المعونة من أجل التجارة عن طريق زيادة قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة على نحو أكثر فائدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

كان التقدم بطيئاً في الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز صوت أفريقيا وتمثيلها في إدارة النظم الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية

٣٣ - كشفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ عن وجود نقاط ضعف في البنيان المالي الدولي الحالي ودفعت إلى صدور دعوات متزايدة لإجراء إصلاحات في النظام. وكانت نقطة الضعف الرئيسية في النظام هي أنه بالرغم من التأثير المتزايد للبلدان النامية بصفة عامة، وأفريقيا بصفة خاصة، بالصدمات المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنها لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في مؤسسات وهيئات صنع القرار الاقتصادي والمالي العالمي. وعلى وجه التحديد، فإن أفريقيا ممثلة تمثيلا ناقصا في المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومصرف التسويات الدولية ومجموعة العشرين وهي مؤسسات منوط بها البت في القضايا ذات الآثار الاقتصادية الخطيرة على المنطقة.

٣٤ - وتمشيا مع توافق آراء مونتيري، ينبغي الإسراع بإجراء الإصلاحات في النظام المالي الدولي وبطرق تستجيب فيه الكفاية للديناميات الاقتصادية والمالية الإقليمية والعالمية المتغيرة على مدى العقود الأربعة الماضية. ويشدد توافق آراء مونتيري على ضرورة تطوير الإدارة الاقتصادية العالمية للمؤسسات الدولية، فضلا عن تنسيق السياسات والبرامج. ويقر توافق الآراء بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الداعمة للتنمية. ويجب أن تضمن أفريقيا وضع ظروفها الخاصة وأولوياتها في الحساب، وأن تُقدّم حلولاً للإصلاح عن المدينين القصير والطويلة. وفي المدى القريب، يجب أن تناضل البلدان الأفريقية من أجل التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات المقطوعة نحو أفريقيا الواردة في مختلف مؤتمرات قمة مجموعة العشرين في عدد من المجالات، وهي زيادة الموارد المقدمة من المؤسسات المالية الدولية إلى أفريقيا، وزيادة المشاركة الأفريقية في تصميم السياسات المالية الدولية (مثل الإشراف على القطاع المالي والأطر التنظيمية، وتعزيز تمثيلها في مجلس تحقيق الاستقرار المالي)؛ وزيادة صوتها وتمثيلها في مجلسي إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وموافقة لجنة التنمية على تخصيص مقعد إضافي في مجلس إدارة البنك لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونظرا لأن مجموعة العشرين قد أصبحت الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرارات بشأن النظام الاقتصادي والمالي العالمي، ينبغي أن يكون لأفريقيا تمثيل دائم فيها، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا التي تحضر بصفقتها الخاصة باعتبارها من الاقتصادات الصاعدة.

٣٥ - وقدّم منتدى بوسان رفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الرابع الذي اختتم أعماله مؤخرا، إطارا جديدا للإدارة العالمية يتوقع أن يدفع بالخطّة الإنمائية نحو إطار أوسع وأكثر شمولاً، بحيث لا تقتصر المشاركة فيها على المانحين التقليديين فحسب (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - ولجنة المساعدة الإنمائية)، بل تشمل الشركاء الصاعدين من الجنوب أيضا، وكذلك البرلمانين والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يتعين على البلدان الأفريقية وشركائها الإنمائيين اغتنام الفرص لإعادة وضع المساعدات في سياق إنمائي أوسع نطاقاً، في ضوء الأزمة المالية العالمية وتنمية القدرة على تعبئة الموارد المحلية، مع ضمان المشاركة الكاملة للقطاع الخاص وتمكينه.

التطورات الرئيسية منذ مونتييري: التعاون بين بلدان الجنوب وآليات التمويل الابتكارية

٣٦ - هناك تطوران رئيسيان حدثا في حقبة ما بعد مونتييري لهما تأثير على جميع مجالات مونتييري الستة، أعادا تشكيل مشهد تمويل التنمية بشكل كبير، وهما التعاون فيما بين بلدان الجنوب وآليات التمويل الابتكارية. فقد صارت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تبرز بشكل متزايد في العديد من المجالات الأساسية لمونتييري وتمنح أفريقيا مصادر جديدة وإضافية لتمويل التنمية وشراكة أقوى في مجال التعاون الإنمائي الدولي. ولذا، يتعين على أفريقيا وشركائها الإنمائيين التأكد من تفعيل الاتفاقات الدولية المعنية بتعزيز دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ملحة لأن تدرج البلدان الأفريقية التعاون في جميع استراتيجياتها الإنمائية بشكل كامل وبشفافية، وأن تقوم بتعزيز القدرات المحلية والوطنية للمشاركة بفعالية مع شركائهما في الجنوب.

٣٧ - وبالمثل، لاقت عدة آليات ابتكارية متعلقة بمصادر التمويل العامة والخاصة زيادة في التركيز والاهتمام كما طُبقت في بعض البلدان نظراً لأنها توفر فرصاً للبلدان الأفريقية لتوسيع مصادرها لتمويل التنمية. وبالتالي تستطيع الحكومات الأفريقية أن تضطلع بدور هام لضمان أن يتم استغلال السوق ذات الإمكانيات الضخمة فيما يتصل بتوفير مصادر جديدة للتنمية. وتعمل معظم الآليات الابتكارية المقترحة على بناء ثقة القطاع الخاص لكي يشارك في هذه السوق. ولذا، يجب أن تحتل الحكومات مركز الصدارة فيما يلي: تطوير وتعزيز السوق الخاصة بهذه الأدوات ولاسيما في الحالات التي يوجد بها قصور واضح (على سبيل المثال، من خلال توفير ضمانات جزئية أو تحويل التدفقات المالية العامة المستقبلية إلى سندات مالية)؛ توفير البيئة القانونية والسياسية المناسبة التي من شأنها أن تعزز أساليب تطوير السوق وتعميقها؛ وضمان قدرة الآليات الجديدة على إدارة المخاطر المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمخاطر المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين.

ثالثاً - خاتمة

٣٨ - لقد أحرزت القارة أداءً اقتصادياً قوياً في فترة ما بعد مونتييري، بالرغم من أن الأزمة المالية العالمية والأزمات التي عصفت بمنطقة اليورو تشكل مخاطر خارجية رئيسية تحد من هذا التقدم. ولا تزال البلدان الأفريقية تواجه تحديات في تحقيق معدلات نمو أعلى والحفاظ عليها، وكذلك في ترجمة هذا النمو إلى مزيد من فرص العمل والحد من الفقر، وتحقيق التنمية البشرية في نهاية المطاف. وفي حين أن توفر التمويل ليس كافياً في حد ذاته لمواجهة التحديات الإنمائية في القارة، إلا أنه من الواضح أيضاً أنه سيكون من الصعب تحقيق البرنامج الإنمائي للاقتصادات الأفريقية بدون ذلك التمويل. وبالتالي، يتعين على البلدان الأفريقية تعبئة المزيد من الموارد المحلية والدولية عن

طريق تعزيز الأداء في كل مجال من المجالات الرئيسية الستة لتوافق آراء مونتيري. ولذلك، فمن واجب جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية الأفريقية واستراتيجياتها التمويلية التأكد من تحقيق أهداف مونتيري والالتزامات الدولية اللاحقة ذات الصلة.

٣٩ - ويُتطلب التنفيذ الناجح لآراء مونتيري (والالتزامات الدولية الأخرى للتعاون الإنمائي) كذلك إطارا للرصد والتقييم لمتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والالتزامات بطريقة منهجية. ومن ثم، تعتبر الخطوات الأخيرة المتمثلة في إضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر الوزاري الأفريقي لتمويل التنمية وإنشاء منتدى الشراكة الأفريقية وفريق التقدم الأفريقي، خطوات هامة اتخذها القادة الأفريقيون والمجتمع الدولي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الرئيسية لتمويل التنمية.

United Nations (2002). Monterrey Consensus of the International Conference on Financing for Development. A/CONF.198/11.

Organization for Economic Cooperation and Development (2005). *Paris Declaration on Aid Effectiveness*. Available from www.oecd.org/dataoecd/11/41/34428351.pdf.

Organization for Economic Cooperation and Development (2011). *Busan Partnership for Effective Development Cooperation*. Available from www.oecd.org/dataoecd/54/15/49650173.pdf.

United Nations Conference on Trade and development (2011). World Investment Report 2011. Sales No. E.11.II.D.2.

United Nations Economic Commission for Africa (2007). *The Monterrey Consensus and Development in Africa: Progress, Challenges and Way Forward*.

United Nations Economic Commission for Africa and African Union (2008). *Economic Report on Africa 2008: Africa and the Monterrey Consensus: Tracking Performance and Progress*. Sales No. E.08.II.K.3.

United Nations Economic Commission for Africa and African Union (2012). *Economic Report on Africa 2012: Unleashing Africa's potential as a Pole of Global Growth*. Forthcoming.

African Development Bank and Organization for Economic Cooperation and Development (2010). *African Economic Outlook 2010*.

United Nations Economic Commission for Africa - Organization for Economic Cooperation and Development, 2011. *The Mutual Review of Development Effectiveness in Africa: 2011 Interim Report*.